

الدورة السابعة والسبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

البند 5- تحديات الأمن الغذائي العالمي ودوافعه

أفاد إصدار عام 2024 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بأن 9.1 في المائة من سكان العالم، أو 733 مليون شخص، كانوا يعانون من نقص التغذية في عام 2023، أي بزيادة قدرها 152 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وعلى المستوى الإقليمي، تسجل أفريقيا أعلى معدل انتشار للنقص التغذوي (20.4 في المائة)، فيما تضم آسيا العدد الأكبر من ناقصي التغذية (384.5 ملايين شخص). ومن المتوقع أن يعيش 53 في المائة من ناقصي التغذية في أفريقيا بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى الجوع، عانى 28.9 في المائة من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، وهي نسبة أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة.

وتشير التقديرات الواردة في إصدار عام 2024 من التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية إلى أن 281.6 ملايين شخص، أو 21.5 في المائة من السكان الذين شملهم التحليل، عانوا من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 59 بلدًا/إقليمًا متأثرًا بالأزمات الغذائية في عام 2023. ووفقًا لتحديث منتصف السنة للتقرير، يقدر عدد الأشخاص الذين يواجهون أو من المتوقع أن يواجهوا مرحلة الكارثة في عام 2024 بحوالي 1.9 ملايين شخص في أربعة بلدان/أقاليم، مقابل 705 000 شخص في خمسة بلدان/أقاليم في عام 2023. ووفقًا لتقرير بؤر الجوع الساخنة الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) وبرنامج الأغذية العالمي، كان من المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي في 16 بلدًا/إقليمًا بين نوفمبر/تشرين الثاني 2024 ومايو/أيار 2025.

ولا تزال النزاعات، وتقلبات الطقس والظواهر المناخية القسوى، والانتكاسات الاقتصادية، تشكل الدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي من خارج النظم الزراعية والغذائية. وعلاوةً على ذلك، يمثل الفقر وانعدام المساواة سببين هيكليين لانعدام الأمن الغذائي، في حين تُعدُّ عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية دافعًا من داخل النظم الزراعية والغذائية. وتزداد الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي حدةً وتواترًا. وباتت هذه الدوافع تحدث في الكثير من الأحيان بالتزامن، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الجوع وانعدام الأمن الغذائي. ولا تكمن هذه الدوافع فقط وراء انعدام الأمن الغذائي المزمّن الهيكلي والطويل الأجل، إنما تشكل أيضًا العوامل الرئيسية الكامنة وراء المستويات الحالية المرتفعة لحالات انعدام الأمن الغذائي الحاد التي تتطلب استجابةً إنسانية طارئة. وفي عام 2023، شكّلت النزاعات الدافع الرئيسي للمستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي عانى منه حوالي 135 مليون شخص، تليها الصدمات الاقتصادية التي طالت 75.2 مليون شخص والظواهر المناخية القسوى التي طالت تأثيراتها 72 مليون شخص.

ويواجه الأمن الغذائي العالمي تحديات وتهديدات متعددة. فبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي العالمي مستقرًا عند 3.3 في المائة في عامي 2025 و2026، أي دون المتوسط التاريخي لما قبل الجائحة (2000-2019) البالغ 3.7 في المائة. ومن المتوقع أن تبلغ معدلات التضخم الكلي 4.2 في المائة في عام 2025 وأن تتراجع إلى نسبة 3.5 في المائة في عام 2026. وتشهد البلدان النامية ارتفاعًا في مستويات الدين حيث يعاني العديد منها من صعوبات في تحقيق التوازن بين مدفوعات الفائدة والإنفاق العام الأساسي.

وتمثل أسعار الأغذية عاملاً مهمًا آخر. فقد انخفضت أسعار السلع الغذائية العالمية بشكل عام بعدما بلغت مستوى قياسيًا مرتفعًا في مارس/آذار 2022، وهدأت الأسواق. ولكن بالرغم من الهدوء النسبي السائد حاليًا، تظل أسواق السلع

الأساسية عرضة للمخاطر وأوجه عدم اليقين. وبالمثل، ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة بسرعة في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغاز الطبيعي. ورغم تراجع القدرة على تحمل كلفة الأسمدة بصورة عامة حتى الآن في عام 2025 مقارنةً بعامي 2023 و2024، بقيت معدلات استخدامها في البلدان المستهلكة والمستوردة الرئيسية مرتفعة. إنما استمرت الشواغل إزاء العواقب المحتملة للحواجز التجارية والاختناقات اللوجستية.

وتجري المنظمة عمليات تقييم عالمية استجابةً لأزمة الغذاء العالمية من خلال آليات وأدوات الدعم الفني؛ وتشمل هذه الآليات والأدوات عمليات تقييم عالمية للأمن الغذائي والتغذية، مثل تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، والتوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، ورصد أسواق السلع الغذائية والأسمدة وتقييمها، وتقييم قدرة البلدان عمومًا على الصمود أمام الصدمات والضغوط من ناحية الأمن الغذائي والتغذية، وتقييم الاختناقات والاختلالات على مستوى التجارة. وتتوفر لدى المنظمة عدة أدوات لرصد الأسواق العالمية للسلع وتقييم الأمن الغذائي والتغذية. ويُعتبر نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية وأداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها أساسيان في تعزيز شفافية الأسواق العالمية، وتمتين نظم الإنذار المبكر، والتخفيف من تأثير الأزمات على الأمن الغذائي والتغذية. وتمثل مجموعة أدوات القدرة على الصمود التابعة للمنظمة موردًا يستخدم لدعم عملية اختيار التدخلات الخاصة بالبلد والسياق وهي تدخلات تشكل جزءًا لا يتجزأ من وضع برامج القدرة على الصمود. أما نظام Aglink-Cosimo للنمذجة فهو نموذج توازن جزئي ديناميكي متكرر يُستخدم لإنتاج توقعات تمتد على عشر سنوات ومحاكاة توازنات السوق السنوية والتطورات في أسعار السلع الزراعية الرئيسية، في حين أن نموذج MIRAGRODEP هو نموذج توازن عام حديث ومتعدد البلدان والقطاعات وديناميكي متكرر وقابل للحساب يتم دمجها في الدراسات الاستقصائية التفصيلية الخاصة بالأسر المعيشية. وأخيرًا، تقود المنظمة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مرفق التمويل للأزمات الغذائية الناجمة عن الصدمات الذي صمم تحت رئاسة إيطاليا لمجموعة السبع بهدف سدّ الفجوة المتزايدة بين التمويل المطلوب للأزمات الغذائية والإجراءات المبكرة اللازمة لمنعها.

البند الفرعي 5-1: الوضع في غزة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

أسفر احتدام الصراع والأعمال العدائية في قطاع غزة منذ مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول 2023 عن أزمة إنسانية فادحة. ويشير التقرير الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي إلى أن حوالي 1.84 مليون شخص تقريبا في قطاع غزة كانوا يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد ومصنّفين ضمن المرحلة 3 من التصنيف المتكامل (حالة الأزمة) أو ما فوق، بما في ذلك حوالي 664 000 شخص مصنّفين ضمن المرحلة 4 من التصنيف المتكامل (حالة الطوارئ) و133 000 شخص يواجهون مستوى كارثيًا من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل). وبلغ سوء التغذية الحاد مستويات خطيرة (المرحلة 3 من سوء التغذية الحاد في التصنيف المتكامل)، أي عشرة أضعاف أعلى مما كان عليه قبل تصعيد الأعمال العدائية. وشهد استهلاك الأغذية تدهورًا كبيرًا خلال الأشهر الخمسة عشر الأخيرة، حيث كانت أسر معيشية عديدة تفوّت الوجبات أو تلجأ إلى استراتيجيات تكيف قصوى، مثل جمع الفضلات أو تناول مواد غير صالحة للأكل. وقد وصلت معدلات سوء التغذية، خاصة في صفوف الأطفال والنساء الحوامل أو الأمهات المرضعات، إلى مستويات عالية جدًا بفعل الأنماط الغذائية السيئة والوصول المحدود إلى المياه النظيفة والرعاية الصحية.

وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، لحقت الأضرار بما مجموعه 3 047 من البنى التحتية و1 531 من الآبار (67.7 في المائة). إضافةً إلى ذلك، تضررت نسبة 75 في المائة من الأراضي الزراعية حتى ديسمبر/كانون الأول 2024، وهي نسبة أعلى من نسبة 42.6 في المائة في فبراير/شباط ونسبة 57.3 في المائة في مايو/أيار. ومن بين المحاصيل، لحقت الأضرار بنسبة 79.5 في المائة من البساتين والأشجار، و64.3 في المائة من الخضار و73.1 في المائة من محاصيل الحبوب، حيث كانت المساحة الأكبر من الأراضي الزراعية المتضررة في خان يونس. وتشير عمليات التقييم أيضًا إلى أن 56.5 في المائة من الدفيئات في قطاع غزة قد لحقتها أضرار. وفي فبراير/شباط 2025، أشار التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات في غزة والضفة الغربية - فبراير/شباط 2025، إلى أنّ هناك حاجة إلى 53.2 مليار دولار أمريكي للتعافي وإعادة الإعمار على مدى العقد المقبل، مع تحمل غزة معظم التبعات. ويمثل الوضع في غزة انتهاكًا كبيرًا للحق في الغذاء الذي لا يشمل فقط الوصول إلى الغذاء الكافي والأمن والمغذي، وإنما أيضًا الوسائل اللازمة لإنتاجه أو الحصول عليه بكرامة.

وتعمل المنظمة في قطاع غزة على مساعدة السكان على إنتاج الأغذية المغذية للغاية بوتيرة سريعة، واستكمال المساعدة الغذائية، وتيسير الحصول على الأغذية الجيدة حتى في ظلّ التغيرات السريعة في فرص الحصول على المعونة. ويستمر توفير العلف للحيوانات. وحتى 16 فبراير/شباط 2025، نجحت المنظمة في تسليم حوالي 1 000 طنّ من علف الشعير إلى حوالي 4 800 مستفيد وتوزيع المستلزمات البيطرية على ما يقارب من 2 400 من الرعاة. ومن أصل الهدف الذي وضعته المنظمة والمتمثل في الوصول إلى 2 250 من أصحاب المجترات الصغيرة، تلقى 2 040 مستفيدًا 510 أطنان من مراكز الأعلاف. وتلقى حوالي 460 من أصحاب الحمير حوالي 68 طنًا من علف الشعير وهم يقدمون الخدمات للبلديات والملاجئ. وتلقى اثنان من أصحاب الدواجن في دير البلح، من بين القلائل الذين ما زالوا يعملون في القطاع، 3.1 طن من علف الشعير لمنع تكبّد مزيد من الخسائر في مجال الدواجن. ومنذ سريان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في 19 يناير/كانون الثاني 2025، تحسنت ظروف وصول المعونة الإنسانية. فقد أدت الزيادات في شحنات المعونة اليومية عبر معبري إيريز وزيكيم في الشمال وكرم أبو سالم في الجنوب إلى توسيع نطاق تقديم المساعدات والخدمات المتقدمة للأرواح في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك المناطق التي كان من الصعب الوصول إليها في السابق. ومع ذلك، لا تزال الأضرار وتدمير البنية التحتية تعيق العمليات الإنسانية. وكشف تقييم حديث مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، تناول الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية بالاستناد إلى صور الأقمار الاصطناعية التي تم جمعها في ديسمبر/كانون الأول 2024، أنّ 75 في المائة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة (11 293 هكتارًا من أصل 15 053 هكتارًا) قد تعرّضت للأضرار أو للدمار، بينما تضررت 56.5 في المائة من الدفيئات وبلغت نسبة الدمار 99.9 في المائة في غزة و92.9 في المائة في شمال غزة.

البند الفرعي 5-2: تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)

أدى اندلاع الحرب في أوكرانيا في أواخر شهر فبراير/شباط 2022 إلى إحداث اضطرابات فورية في الأسواق العالمية للأغذية وفي تجارتها، نظرًا إلى أهمية كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي كمصدرين عالميين. وحتى فبراير/شباط 2025، ورغم إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في يوليو/تموز 2023، كانت أوكرانيا لا تزال تواصل تصدير المواد الغذائية إلى الأسواق العالمية عبر موانئ البحر الأسود. وفي حين أن أسواق الحبوب والبنود الزيتية العالمية مستقرة نسبيًا حاليًا، إلا أن

الآثار المستقبلية للحرب قد تقلل من توافر الصادرات الأوكرانية وتؤثر على توافر الأغذية وأسعارها على مستوى العالم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ إحدى العواقب الرئيسية للحرب في أوكرانيا من حيث هيكل السوق العالمية لقمح والبنود الزيتية، يتمثل في زيادة تركيز سوق الصادرات. وقد أدت الاختلالات في الأسواق الناجمة عن الحرب إلى الحد بشدة من قدرة المزارعين على شراء المدخلات، ما أثر في غلات المحاصيل ومستويات الإنتاج عمومًا.

وتحتاج المنظمة، بموجب خطتها للاستجابة للطوارئ والتعافي المبكر للفترة 2025-2026، إلى 150 مليون دولار أمريكي، وهي تخطط للوصول إلى أكثر من نصف مليون شخص. وستواصل المنظمة دعم جهود حكومة أوكرانيا للتخفيف من الآثار السلبية للحرب، خاصة في المجتمعات الريفية في المناطق الواقعة على خطوط المواجهة الأمامية. وتدمج هذه الخطة الممتدة على عامين اثنين استراتيجيات متعددة الجوانب وشاملة تهدف إلى ضمان تقديم المساعدات الزراعية في الوقت المناسب وفعاليتها وكفاءة لحماية الأمن الغذائي والتغذية، بموازاة الحد من مخاطر الحماية ومنع التبعية وتمهيد الطريق لمجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود من خلال دمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة الأساسية. وتتألف خطة الاستجابة للطوارئ والتعافي المبكر من ثلاث ركائز مواضيعية. تتمثل الركيزة الأولى في الاستجابة للطوارئ لمدة عام واحد، وتركّز على حشد الدعم بسرعة لاستعادة سبل عيش الأسر المعيشية الريفية الأكثر ضعفًا وصغار المزارعين المتضررين من الحرب، وإدامتها. أما الركيزة الثانية فتتمحور حول الأنشطة الرامية إلى إعادة تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة بالذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب المنفجرة، خاصة في الأراضي التي عادت تحت سيطرة حكومة أوكرانيا أو في محيط خطوط المواجهة. وتشمل الركيزة الثالثة أنشطة التعافي المبكر المتعددة السنوات التي تهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية الريفية وصغار المزارعين على السواء.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين